القياس الصرفي في كتاب كنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب (ت ٤٤٦ هـ) لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي (ت ١٠١٧ هـ)

Morphological measurement in Kanz Al-matalb book In explaining the(Shapheat) Ibn al-Hajeb (N 446 H) Abu Juma Saeed Ibn Massoud Almagosi (N 1017 H)

باسم محمد عيادة
كلية التربية/ جامعة ميسان
Assist. Dr. Bassem Mohammed Ayada
University of Maysan College of education

ملخص البحث:

عالج البحث أصلاً من أصول النحول العربي وهو القياس، في قبال أصول النحو الأخرى كالسماع والاجماع والاستصحاب، وكيفية استخدام عالمنا الماغوسي له في معالجة الكثير من القضايا الصرفية المتنوعة، وكيفية استخدامه للقياس ـ بأنواعه الكثيرة ـ في معالجة تلك القضايا، وبذا يحل لنا الكثير من تلك المسائل، لنخلص لتلك النتيجة التي مؤداها تظافر علوم اللغة في معالجة مسائلها، تسهيلاً لفهمها، وتيسيرها لجميع من توغل في دراسة هذه اللغة.

بعض الكلمات الدالة:-

المطرد ، الأولى، القياس الصرفي، المساوي، الوضوح والخفاء، ابن الحاجب

Abstract:

The research originally dealt with the origins of Arabic grammar, which is measurement, In the other assets of grammar, such as hearing, consensus and assimilation, And how our Magusian scientist uses it to address many diverse morphological issues, And how to use many types of measurement in addressing these issues, And so it solve for us a lot of those diverse issues, To conclude the result of the culture of language science in addressing its issues to facilitate understanding of all incursions in the study of this language.

Key Words:

Singular, first, morphological measurement, disadvantages, clarity and concealment, Ibn al-Hajeb

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلِ اللهم على خير الخلق ممد (صلى الله عليه وآله) بعدد الحصى والرمل، وبعدد الأشجار والأنهار والأثمار.

متن الشافية – مجال البحث – من المتون المهمة التي أشبعها العلماء بحثاً وتفصيلاً، فقد جاءت – وغيرها من المتون – لتحقق الفائدة العلمية لمن أراد البحث والعلم، فقد ((عَمَدَ علماء اللغة وأساطينها في القرون الأخيرة إلى وضع المتون الصرفية والنحوية المختصرة، تسهيلاً لطلبة العلم من جهة، وجمع شتات لغتنا من جهة ثانية، وكرد فعلٍ على المطولات في اللغة من جهة ثالثة))[i].

فأغنت هذه المتون المكتبة العربية بالبحوث من الطلبة، وبما حوتها من ردود صرفية، وتشقيق للمعاني التي بثها مؤلفها – ابن الحاجب – وسار عليها شارحو متنه، كما حصل مع شارحه الخضر اليزدي الذي نراه يُشقق المسألة الصرفية الواحدة، وهو بذا يحاول – ملتمساً – معرفة مُراد الماتن[ii]، وكل تلك المتون جاءت ((في تدرج علمي رائع في صياغتها والانتقال بين مسائلها، لتكون سمة هذه المتون العامة هي عدم التوسع

وتشقيق المسألة الواحدة، توفيراً للجهد وسهولة الإفهام))[iii].

ولذا وقع الاختيار – موضوع البحث – على هذا المتن الصرفي المهم، الذي فاق شهرته شهرت المتن النحوي الآخر للمؤلف وهو الكافية، كما أشارت بذلك إحدى الباحثات المحدثات[iv]، إذ بلغ عدد شارحيه مائة شارح[v]، باعتمادهم على ما سلف من العلماء بجميع مصادرهم البحثية.

ومن هذه الشروح هو شرح الماغوسي على شافية ابن الحاجب وهو موضوع بحثنا، والمسمى (كنز المطالب على شافية ابن الحاجب)، لتدور رُحى بحثنا وانتقالنا فيه على ثلاثة عناوين مهمة، وهي: الأول في سيرة ابن الحاجب مختصرة، والثاني: سيرة الماغوسي مختصرة أيضاً، والثالث: أنواع القياس الصرفي عند الماغوسي، فنبين القياس في اللغة والاصطلاح، وبعض صور القياس عند العلماء القدماء، والقياس في أقلام الدارسين المحدثين، وأقسام القياس في النحو العربي، وهذا الأخير سنعدد ونبين نوع القياس بتعريفه، ليتسنى بعد ذلك في نماذجنا التطبيقية معرفته، دون ذكره في النماذج، ثم النماذج التطبيقية لأنواع القياس التي عرفناها، واستخدمها الماغوسي في مسائله الصرفية مع الإشارة لأكثر من أمر:

١- اعتمدنا شرح الشافية للماغوسي والذي تعاقب على تحقيقه ثلاثة باحثين – وبالترتيب – هم: عبد الله مبارك النخار حقق (من بداية المخطوط إلى نهاية اسم الآلة) ومبارك بن لافي سليم الكلبي حقق (من بداية الاسم المصغر إلى نهاية مبحث التقاء الساكنين) وعبد الله عثمان اليتيمي حقق (من أول مباحث الابتداء إلى نهاية مبحث الإمالة) وكل ذلك التحقيق كان بإشراف الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي وفي سنةٍ دراسيةٍ واحدة،(٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ) واعتمدناها كلها.

٢- عرفنا – وكما أسلفنا – كل نوع من القياس أما بالرجوع إلى العلماء القدماء، أو العلماء المحدثين، وغالباً ما جمعنا بينهما.

٣- أنهينا الحديث في الشاهد الصرفي بظاهرة القياس، بعقد مقارنة بين الشارح وبين العلماء أو الشراح السابقين، ليتبين لنا مدى سير الماغوسي على خُطى العلماء والشراح الذين سبقوه.

٤- أشرنا في الهامش - وفي التحقيقات الثلاثة وبحسب قراءتي - إلى بعض مواطن القياس الصرفي الأخرى - ما عدا قياس الطرد - والتي استخدمها الماغوسي في تفسير الظواهر الصرفية والتي من الممكن أن يستفد منها باحث آخر، بعد أن اكتفينا بشاهد واحد لهذا القياس الصرفي، لنبتعد عن الإطالة ولكون الشواهد مؤداها واحدٌ، وهو بيان هذا القياس في توجيه وتفسير الظواهر الصرفية المتعددة.

وقد اعتمدنا على بعض المصادر المهمة، كالكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، وبعض شروح الشافية الأُخر التي سبقت شرح الماغوسي، وأما الرسائل والأطاريح والبحوث القريبة من موضوع بحثنا، فهي الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، ومن العلل الصرفية في كتاب كنز المطالب للماغوسي، ثم أنهينا البحث بخلاصة لما توصلنا إليه من نتائج، وقائمة بالمصادر والمراجع ولله المنة والثناء له وحده لا شريك له.

أولاً: ابن الحاجب

اسمه ونسبه:

هو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر، الإسنائي[vi]، القاهري[vii]، الدمشقي[viii]، كان أبوه يعمل حاجباً عند الأمير عز الدين مُوسك الصلاحي بقوص، وبذا اكتسب وعُرف بـ(ابن الحاجب).

مولده ونشأته:

كانت ولادته سنة سبعين وخمسمائة[ix]، ونشأ وعاش في أواخر الخلافة العباسية، في بلدة صغيرة من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر على شاطئ النيل، تسمى (إسْنَا)[x]، وتُعرف بهذا الاسم إلى الآن، نشأ فيها ودرس المذهب المالكي في الفقه الإسلامي، وأصبح شيخ المالكية في زمانه ومفتيهم.

بعض شيوخه:

تتلمذ هذا العالم الجهبذ على يد الكثير من العلماء، ومنهم:

١- أبو القاسم البوصيري (ت ٥٩٨هـ)[xi].
٢- أبو الثناء الحراني (ت ٥٩٨هـ)[xii].
٣- فاطمة بنت سعد الخير (ت ٦٠٠هـ)[xiii].
٤- أبو الحسين بن جُبير (ت ٦١٤هـ)[xiv].
٥- أبو الحسن الشاذلي (ت ٦٥٦هـ)[xv].

وفاته:

خرج ابن الحاجب من دمشق سنة (ثمان وثلاثين وستمائة) بطريقه عائداً إلى القاهرة التي جلس فيها واختلف إليه الطلبة، ثم منها إلى الإسكندرية وتوفي فيها في ضُحى الخميس السادس والعشرين من شوال سنة (ست وأربعين وستمائة)[xvi].

ثانياً: أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي

اسمه وكنيته ولقبه[xvii]:

هو الحاج[xviii] ابو جمعة، سعيد بن مسعود المراكشي الماغوسي الصنهاجي، وأما كنيته فهو (أبو جمعة) وهذا ما اتفقت عليه المصادر التي ترجمت له[xix].

و(المراكشي)[xx] لكونه استوطن مدينة مراكش المغربية، وهي كانت عاصمة لدولة المرابطين في ذلك الوقت، و(الصِّنهاجِيُّ) اسم لقبيلة من البربر[xxi]، واسم ملكهم (صَنهاجَة)[xxii]، فسموا باسمه، و(الماغوسي) نسبة إلى تلك البلدة التي فيها وُلِد ودرس فيها، وهي قرية من مدينة (الكارة) الحالية تبعد عن الدار البيضاء مسافة (خمسين كيلومتراً)[xxiii]، فنُسب إلى (ماغوس).

بعض شيوخه:

كما ان ابن الحاجب تتلمذ على يد العلماء، كذلك الماغوسي، وهذا أمر طبيعي ينتج لنا الاختلاف إلى العلماء علماء أُخر، ومن بعض شيوخه:

١- يحيى بن محمد الحطاب المالكي (ت ٩٩٥هـ)[xxiv].

٢- ناصر الدين الطبلاوي الشافعي (ت ٩٩٦هـ)[xxv].

٣- الشيخ محمد المنشي (ت ١٠٠١هـ)[xxvi].

٤- نور الدين الخزرجي المقدسي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ)[xxvii].

٥- بدر الدين القرافي (ت ١٠٠٨هـ)[xxviii].

وفاته:

الظاهر ان هناك اختلافاً كبيراً في سنة وفاة الماغوسي، فمنهم من قال: انه توفي سنة ١٠١٥هـ[xxix]، وقيل: ١٠١٦هـ[xxx]، والدكتور عبد الله مبارك النخار في تحقيقه لإيضاح المبهم يقول: ((ولعلّ أهم ما يُعوّل عليه في معرفة وفاة الماغوسي ما كتبه مُعاصره وناسخ مخطوط (اتحاف ذوي الأرب)، الناسخ أحمد بن سودة بن علي الشهير بابن سودة))[xxxi]، إذ يقول: ((ثم فرقت الأيام بالطاعون الكبير في الدولة المنصورية المشهور أمرها، ولم نجتمع فيما بعد، حتى توفي المؤلف المذكور إثر الطاعون بسنة))[xxxii]، فيستدل الدكتور النخار على سنة وفاته من قول هذا المعاصر له، ولاسيما ان الطاعون استمر لسنة ١٠١٦هـ[xxxiii]، فتكون وفاته عام ١٠١٧هـ، وهذا ما سار عليه أحد الباحثين المحدثين[xxxiv]، وباحث أيضاً آخر قال في هذا الاستنتاج: ((وهو استنتاجٌ صحيحٌ له من الوجاهة حظ ونصيب))[xxxv].

ثالثاً: القياس الصرفي عند الماغوسي ونماذجه التطبيقية

القياس واحدٌ من أصول النحو العربي، وله دور كبير في كثير من مسائل الصرف والتوجيه الصرفي في أبوابه المتفرعة، وبهذا أغنى الدرس الصرفي القديم والحديث على حدٍ سواء، فكان ركناً أساس في توجيه تلك المسائل، وله يفزع العلماء في جعله محدداً ومرجحاً في ردودهم تارةً، وشروحهم تارة أخرى، حاله في ذلك حال السماع الذي به تؤخذ اللغة من الروات الفصحاء، نقلاً عن العلماء الثقات[xxxvi].

وليتضح المفهوم بصورة أوضح في اللغة والاصطلاح، ووجوده والتعويل عليه عند العلماء القدماء والمحدثين، فأقول:

القياس في اللغة والاصطلاح:

القياس لغةً:

هو التقدير، إذ جاء في الصحاح: ((قِسْتُ الشَّيء بغيره وعلى غيره أَقِيسُهُ قَيْسَاً وقِياساً فانْقاس، إذا قَدَّرتهُ على مِثاله، وفيه لغة أخرى: قُسْتُهُ أَقُوسُهُ قَوْساً وَقِياسَاً))[xxxvii]، وبجملة أكثر وضوح ورد أيضاً ((قِسْتُ الشَّيءِ بالشَّيءِ قَدَّرتُهُ على مِثالِهِ، ويُقال: بَينهما قَيْسُ رُمحٍ، وقاسُ رُمْحٍ، أي: قَدَرُ رُمْحٍ))[xxxviii].

القياس في الاصطلاح:

وردت تعاريف كثيرة لهذا المفهوم عند العلماء القدماء والمحدثين على حد سواء، منها تعريف ابن بابشاذ[xxxix]، إذ يقول: ((حملُ الشيء على الشيء لضرب من الشّبَه))[xl]، وعرفه الدكتور مهدي المخزومي، إذ يقول: ((حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمَع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَت أو سُمِعَتْ))[xli].

من صور القياس عند العلماء القدماء:

اختلفت مواقف العلماء القدماء من ظاهرة القياس والأخذ بها، ما بين مؤيد للمطرد، والكثير منه، وما بين المؤيد للشاذ منه، وهذه بعض آرائهم، وأمثلتهم الصرفية:

١- ما قبل الخليل:

وقد ظهر في هذه الفترة الكثير من العلماء كأبي الأسود الدؤلي(ت٩٩هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ)، وأبو عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ)، وعيسى بن عمر(ت١٤٩هـ)، ويونس بن حبيب(ت١٨٢هـ)، وقد طاب لأحد الباحثين إلى تقسيم هذه الفترة على خمس مراحل[xlii].

ومن أمثلة القياس عند علماء المرحلة الثالثة من هذه الفترة، هو عيسى بن عمر الذي تقدم به خطوة، وسلك طريقه، وقد ذكر الزمخشري أن أبا عمرو قاس كلمة (شُعْرور) على كلمة (جُبْرور) فبناها بناءها، وجعلها أدل على المصغر من (شويعر)، وذلك فيما حكاه عن أبي عمرو من قوله: ((إن الشعراء ثلاثة: شاعر، وشويعر، وشعرور))[xliii].

٢- القياس عند الخليل(ت١٧٥هـ):

نجد القياس واضحاً في تطبيقه العملي، والملاحظ على قياس الخليل إنه كان يقيس على المطرد من كلام العرب[xliv]، مع التنبيه على ما خالف الشائع منه، ومن أمثلة قياسه في ذلك فيما يختص بالنسب إلى الجمع: ((لو أضفت إلى المساجد قلت: مَسْجِدِيٌّ، ولو أضفت إلى الجميع قلت: جُمَعِيَّ كما تقول: رُبِّيٌّ. وان أضفت إلى

www.misan-jas.com

عُرَفاء قلت: عَريفيٌّ، فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب))[xlv].

٣- القياس عند سيبويه(١٨٠هـ):

افاد سيبويه من شيخه الخليل في مجال القياس، فأكثر منه وتوسع فيه، وقاس على الكثير المطرد، كقوله في بعض الأوزان: ((إنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه))[xlvi]، ومن أمثلة القياس عنده في قوله: ((واعلم أن فَعالِ جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوز من أفْعَلْتُ، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه، فيما سمعت ولا تتجاوزه، فمن ذلك: قَرْقارِ وعَرْعارِ))[xlvii].

٤- الكسائي(ت١٨٩هـ):

ونجده أيضاً يقيس على القليل والنادر، ومن أمثلته ما سُمع من قلب همزة الاسم الممدود التي هي بدل من أصل ياءً، مثل (كسايان) في (كساء)، فقد ((ورد في هذا القلب ياء، حكى كسايان فقاسه الكسائي) مخالفاً رأي الجمهور الذين لا يجيزون فيها القلب واواً فيقال: (كساوان)، أو إبقاء الهمزة دون تغيير فيقال: (كساءان)))[xlviii].

٥- الفراء(ت٢٠٧هـ)

وأما القياس عند الفراء فنجده يقيس على الكثير، ويمنع القياس على القليل النادر لقلته أو ندرته، وفي حالاتٍ كثيرةٍ يقيس على القليل النادر ومنها: في جمع التكسير يقول الأشموني: ((اختلف في ثلاثة أنواع أخر، أولها (فُعْلى) مصدراً، نحو: رُجْعى، وثانيها (فَعْلَه) فيما ثانيه واو ساكنة نحو: جَوْزَه، فقاسه الفراء في هذين النوعين، فتقول في جمعها: رجع وجوز، كما قالوا في رؤيا ونوبة: رؤى ونوب، وغيره يجعل رؤى ونوب ما يحفظ ولا يقاس عليه))[xlix].

٦- الأخفش(ت٢١٥هـ):

أما الأخفش فقد جوّز القياس على النادر، ومن أمثلته مجيء الحال مقدمة على عاملها الظرف، ومن أمثلة القياس الصرفي عنده فيقول: ((أما (مصائب) فكان أصلها (مصاوب)... ولم يكن القياس أن تهمز، وناس من العرب يقولون (المصاوب) وهي قياس))[l].

٧- المازني(ت٢٢٥هـ):

وقد تلا طبقة الأخفش، وكان من مظاهر القياس عنده أنه يقيس على الكثير المسموع، وقد كان معنياً بالقياس، فأفرد له بابين في كتابه، وهما (باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب)[li]، و(باب ما قيس من المعتل، ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح)[lii]، والقياس عنده ينبغي أن يكون على ما سُمع من كلام العرب، فأما ما لم تنطق فلا يجوز عنده أن يقاس عليه[liii].ومن نماذج القياس عنده، قال: ((فإذا قلت: (فَعِل) ممّا فاؤه واو، ثم قلت: (يَفْعَلُ) أتممت (يَفْعَلُ) وأخواته؛ لأنه لم يجتمع في (يَفْعَلُ) ياء وكسرة، فتقول: (وَجِل يَوْجَلُ، ووَجِل يَوْحَلُ) فهذا هو المطرد في كلامهم الذي لا ينكسر))[liv].

٨- المبرد(ت٢٨٥هـ):

إذا وصلنا إلى المبرد نجده لا يقيس على النادر والشاذ، ومن أمثلته قوله: (السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة)[lv]، وفيما يسوقه السيوطي في قوله (أي المبرد): ((إذا جعلت النوادر، والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كَثُرَتْ زلاّتُك))[lvi]. ومن أمثلة منعه للقياس على النادر، مثل جمع (شهية) على (شهاوَى)، فيقول: ((قال قوم في جمع: شهيَّة: شهاوَى، فهذا عندهم على قياس من قال في مطيّة: مطاوَى، وليس القول عندي ما قالوا، ولكنه جمع شهوى، وهو مذهب أكثر النحويين))[lvii].

القياس في أقلام العلماء الدارسين المحدثين

إن المتتبع لآراء علماء اللغة العرب المحدثين من ظاهرة القياس يجد تبايناً ملحوظاً في مواقفهم إزاء نظرتهم الكلية والشمولية للقياس، وسوف نستعرض طرفاً من آراء العلماء في هذه الظاهرة، ومن هذه الآراء:

١- رأي الدكتور تمام حسان:

يذهب الدكتور تمام حسان إلى أن القياس إما أن يكون قياساً استعمالياً وهو (اللغوي)، وإما أن يكون قياساً نحوياً، والأول منها هو انتحاء كلام العرب، وأما الثاني هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. والاستعمالي – وكما يراه – هو وسيلة لكسب اللغة في الطفولة[lviii]، ويرى أيضاً ان القياس هو كالمجاز اللغوي[lix]، وهذا المجاز بحاجة إلى نوع من العلاقة تقوم بدورها بالربط بين طرفيه، وهي أما أن تكون عقلية كما هو المجاز المرسل، أو انها تخيلية، كما هو في الاستعارة، والأولى قد تكون في القياس عبارة عن (مناسبة) العلة أو (إطراد) الحكم، والثانية في القياس عبارة عن (علاقة الشبه) بين المقيس والمقيس عليه[lx]، وبذا يخلص الدكتور تمام حسان إلى أن: القياس النحوي إنما هو الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية[lxi]، والذي يَجْبُر النقص في الاستقراء الناقص ويمنح العلم صفة الشمول[lxii].

إن أصول الكلمات مثل (قال): أصلُها (قول) هي من تجريدات النحاة واختراعهم الذي بنوه على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة فهي إطار من أُطر اللغة لا عمل من نشاط الكلام، وحينما يكون الإطراد تصبح القاعدة في حيز الإمكان[lxiii].

٢- رأي الدكتور إبراهيم أنيس

ابتداءً يُعرف القياس اللغوي بقوله: ((هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال؛ رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على إطراء الظواهر اللغوية))[lxiv].

وعلى ما يبدو من النص القادم إنه ينكر القياس النحوي الذي يعتمد على تصورات عقلية نظرية، بجامع المشابهة في بعض المناحي التي يحللها العقل، وهذا الإجراء بالتأكيد بعيد عن روح العربية، التي لا تعتمد تلك التصورات بقوله: ونشير هنا إلى ذلك القياس المصنوع من مثل قولهم: أُعْرِبَ المضارع قياساً على الاسم، ونُصبت (لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنّ) لمشابهتها في التوكيد، وليس هذا إلا صناعة نحوية لا تمت إلى القياس اللغوي الحقيقي بصلة؛ ذلك لأنها من علل النحاة المخترعة التي ادّعوا ظلماً وتجنياً بأن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب[lxv].

وبعد استقراء النصوص التي قالها يبدو انه خلط بين القياس النحوي والقياس اللغوي؛ لأنه لم يفرق بينهما عندما جعل للقياس اللغوي معنيين، هما: الأول وضع القواعد العامة بقوله: ((إن القياس اللغوي بدأ بمعنى معين وهو وضع القواعد العامة، أو الأحكام لتلك النصوص التي انحدرت إلى العلماء من أسلافهم وأجدادهم العرب))[lxvi]، والثاني: هو استنباط شيء جديد في اللغة بقوله: ((هو استنباط شيء جديد في اللغة لم يُسمع عن العرب ولم يرو عنهم، وكان هذا الاستنباط على أساس ما روى عن العرب))[lxvii]. ولكن هذا لا يعني أن المرحلة الثانية مقصورة على الأشياء الجديدة التي لم تُسمع عن العرب، فأين جهود العلماء الأوائل في التحري وقصد البادية لجمع اللغة من أفواه الأعراب، ثم أن الكثير من القياس في هذه المرحلة قائم على أساس الاستقراء والملاحظة الكثيرة، والأمثلة في ذلك وافية البيان منها: إن الخليل بن احمد الذي دوّن ما سمعه في عشرين رطلاً[lxviii]، والكسائي الذي أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في التدوين[lxix]، وأبو عمر الشيباني الذي دخل البادية ومعه دستيجتان من حبر فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه عن العرب[lxx]، وأبو عمرو بن العلاء الذي يروى أن كتبه عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتاً له إلى قريب من السقف[lxxi]، وغير ذلك كثير من الروايات التي لها دلالات مباشرة وواضحة وجلية عن عمل العلماء في ذلك الوقت.

فوزن (أفْعال) يطرد عند الجمهور جمعاً في الاسم الثلاثي الذي لم يطّرد فيه (أَفْعُل)، فيطرد في معتل العين على فَعْل، كحوض وأحواض، وصحيحها على: فِعْل نحو: حِزْب وأحزاب، وفَعَل كَحَمَل وأحمال، وفُعْل نحو: رُكْن وأركان، وفُعُل كعُنُق وأعناق، وفَعْل، كعَضْد وأعضاد، وفِعَل كعِنَب وأعناب[lxxii]، وخالف الفراء الجمهور فذهب إلى أن (أفْعال) يقاس أيضاً فيما فاؤه همزة أو واو، نحو ألف وآلاف، وأنف وأناف، وأهل وأهال، ووقف وأوقاف، ووهم وأوهام[lxxiii]، فقاس الفراء على الأكثر والأشيع من المسموع، مما يدل على سعة إطلاعه على لغات العرب وإفادته منها في طرد القياس.

٣- رأي الدكتور مهدي المخزومي

يتبين رأيه في قوله واصفاً قياس البصريين بقوله: ((وبدلاً من أن يكون القياس والتأوّل أداتين لتفسير اللغة، كان لديهم أداتين لصنع اللغة، وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم، حتى استحالت اللغة، أو كادت، إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة، ناسين أن اللغة – وإن كانت أداة للفكر – ليست هي الفكر نفسه، وليست أحكامها أحكامه، فإنما هي تخضع لعوامل نفسية، واجتماعية، وبيئية))[lxxiv].

فالمخزومي – وعلى ما يبدو – يُنكر القياس البصري لما يراد من انه يتحكم في الدراسة ويدخل عليها الفساد، مع انه أصل من أصول نحوهم الكوفي وهو موافق للدراسة الوصفية للغة، ليقول: ((وليس مما يُعاب به النحو الكوفي ان كان قياسه مشوشاً، غير واضح المعالم، ولا مطرداً ولا منسجماً في أجزائه؛ لأن القياس طارئ دخيل، ناءت هذه الدراسة بتطفله، وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة، وأن يجنبوا ما من شأنه أن يتحكم فيها، ويفسرها، ولكنهم – إنصافاً لجهودهم – اجتهدوا فخانهم الصواب))[lxxv]. إن هذه المقاربات النقدية من المخزومي تنال من القياس ببعده النظري الذي استقر في الدراسات اللغوية كما يُحمل فيه الفرع على الأصل، وبذلك يكون مفهوم الاحتجاج لديه مرناً طيعاً مادام النظر موقوفاً على كلام العرب الفصيح، أي ما كان بمرتبته من الفصاحة والقبول.

٤- رأي الدكتور سعيد جاسم الزبيدي:

إن المتتبع لآراء الدكتور سعيد جاسم الزبيدي التي قد بُثت في كتابه (القياس في النحو نشأته وتطوره) يجده قد أكد في مسألة القياس أكثر من رأي ومنها:

١- في حديثه عن مراحل نشوء القياس، رأى أن القياس الذي اقترنت بدايته بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان يعني القاعدة النحوية، ومدى إطرادها في النصوص اللغوية المروية أو المسموعة على حدٍ سواء، وانه نشأ نشأة فطرية تلقى فيها الأمور المتشابهة مع الظواهر المتقاربة في النصوص والتي وصلت إليهم، ثم مرحلة تلتها وهي استنباط من هذه الأشياء والنظائر المتشابهة مقاييساً وأصولاً وأحكاماً[lxxvi].

٢- في حديثه عن القياس المطرد أكد اعتماد هذا النوع من القياس وغيره من أنواع القياس؛ لأن فيه قُرباً من اللغة وطبيعتها، وكثرة وجوده ودورانه في أمهات الكتب[lxxvii].

٣- تزعم وتبنى رأي غيره في القياس من انه لم يكن القياس اجتهاداً في النص[lxxviii]، ولا محوراً يدور حوله الكلام[lxxix]. فهو لم يأتِ بجديد لأنه يدور في

www.misan-jas.com

فلك الفكرة الكلية التي ذكرها تمام حسان وإبراهيم أنيس بخصوص مراحل القياس أما اعتماده على القياس المطرد فهو المسلك الذي عوّل عليه الدرس النحوي في مرحلة الاستقرار.

٥- رأي الدكتور محمد عيد:

يرى الدكتور محمد عيد أن المقيس عليه – وهو أحد أركان القياس – ليس القواعد المحفوظة والمقررة، وإنما هو عبارة عن نظم لغوية عرفية تختزن في ذهن المتكلم وشعوره دون أي مجهود يذكر، والمقيس – ركن آخر من أركان القياس – هو حدث كلامي يتحقق فعلاً وليس هو إخضاع الكلمات للقوانين[lxxx]، وان اللغة بوصفها نشاطاً للأفراد، وهي – بطبيعتها – لا تعرف الحدود والقيود؛ لأنها في تطور دائم، فهي لذلك لا تخضع دائماً للقياس، ولوصفها ولطبيعتها تكثر فيها الظواهر التي لا تخضع لقانون مطرد[lxxxi]، وان نظرة المحدثين للقياس تختلف تماماً عن نظرة القدماء، فالمحدثون من النحاة لديهم القياس عمل يقوم به المتكلم لا النحاة[lxxxii]. في كلام الدكتور تفريق جوهري بين القواعد الكلية والاستعمال الفعلي للغة، فالمقيس عليه عنده متقوم بالتداول العملي للغة الذي تخزنه الذاكرة لتلك الصور المألوفة المستعملة، فالقياس يُحاكي ذلك الركام اللغوي الذي تجسد في ذاكرة الفرد والقبيلة والأمر الآخر في كلام الدكتور أن هذا الاجراء على فضيلته وأهميته يقف عقبة في تحرير اللغة من ربقة القيود، فهي تؤسس اللغة على مجموعة من القواعد، ومن ثم تضحي دائرة الاحتجاج ضيقة.

٦- رأي الدكتور إبراهيم السامرائي:

رأى الدكتور السامرائي ان الباحثين المحدثين أرادوا أن يكون القياس أصلاً من أصول النحو، عن طريق رغبتهم في أن يميزوا بين القياس القريب من الطبيعة اللغوية والأقيسة المتعددة التي هي بعيدة جداً عن الحقيقة اللغوية، ويذهب الدكتور السامرائي إلى الظن بخطأ أولئك النحاة؛ لأن قبولهم هذا أخذ بهم إلى أن يفسروا كل ظاهرة نحوية أو لغوية تفسيراً خاصاً[lxxxiii].

ويرى أيضاً أن العلم اللغوي هو عبارة عن استخدام الوسائل التي هي بالواقع غريبة عن هذا العلم اللغوي، الذي عماده وسبيله الأساس الاستقراء الجاري على ألسنة الناس من القرآن الكريم وحديث رسوله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) والشعر والنثر، فيكون القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله غير مقبول في ذلك العلم اللغوي المتقدم وصفه وبيانه[lxxxiv].

ويرى أيضاً أن النحاة وابتداعهم فكرة العمل والعامل، قد جاءت بسبب محاكاتهم المناطقة والمتكلمين، وكان من الجدير بهم أن يقتصروا على وضع شيء يعصم اللسان من اللحن ولكنهم لم يفعلوا ذلك بل ساروا بالمحاكاة المتقدمة، وفعل النحاة هذا ممتد من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[lxxxv]. إن السامرائي في كلامه المتقدم لا يعوّل على الأقيسة المبثوثة في كتب النحاة، وهي لا تعدو أن تكون قراءات فكرية لتأسيس القاعدة وبناء منظومة لسانية في محاكاة العرب، وهي بعيدة كل البعد عن واقع اللغة، فالذي يريد إتباع العرب ومجاراتهم في الاستعمال اللغوي لديه حجة السماع من النص القرآني وحديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام العرب. وهذا يعني انه يعوّل على الاحتجاج بالسماع لا غير؛ لأن السُبل الأخرى بعيدة عن الواقع اللغوي.

وأخيراً أنكر السامرائي القياس وعدّه غريباً عن طبيعة اللغة، ولم يفرق – حاله في ذلك حال إبراهيم أنيس[lxxxvi] – بين القياس اللغوي والقياس النحوي[lxxxvii].

٧- رأي الدكتور علي أبو المكارم:

يرى الدكتور علي أبو المكارم إن القياس النحوي متأثر أشد تأثير بالقياس المنطقي[lxxxviii]، وان هذا التأثر ليس سطحياً أو عابراً، وإنما قد وصل إلى درجة التبعية في ذلك والتسليم المطلق بكل ما جاء به القياس المنطقي، وآية ذلك التسليم والتبعية تتجلى في امتداد خصائص القياس النحوي عن خصائص القياس المنطقي المميزة له، من حيث شكلية القياس النحوي في تحليل المقيس والمقيس عليه، وتحليل تلك القياسات النحوية ينتهي بالمتأمل لها إلى تقرير ما يمكن أن يُعد أصلاً من الأصول النحوية، وهو إهمال النصوص وعدم التعويل عليها في تقنين القواعد وتنظيمها[lxxxix].

أقسام القياس في النحو العربي

في هذا المقام سوف نُفصل ونطيل الوقوف؛ لأن تلك التقسيمات سوف نعتمدها في نماذجنا التطبيقية عند مرورنا بشارّحنا الماغوسي وتوجيهه القياس على مسائل الصرف المتعددة، فوددت الإشارة لذلك.

وقد نظر النحاة العرب إلى القياس – تبعهم في ذلك الشارح - من جوانب مختلفة، وأدت تعدد هذه النظرة إلى تشعب أقسام القياس، وتشعب مصطلحاته، فقياس بحسب الاستعمال، وآخر بحسب الظواهر، وآخر بحسب العلة الجامعة، وغير ذلك، إذ إننا، ونحن نتوغل في المدونات الكبرى التي تبني أنظمة اللغة وقوانين العربية، نظفر بتشعبات وتفريعات متعددة لمفهوم القياس، تصلح أن تكون أقساماً وأجزاءً تحكمها ضوابط معرفية وجهات جامعة. وسوف نبين تلك الأقسام مع تأصيلها وذلك بالرجوع إلى العلماء المتقدمين في ذلك، مع الإشارة لما يتفرع التقسيم نفسه ويتشعب عليه.

أولاً: أقسام القياس بحسب الاستعمال[xc]:

وهذا النوع من القياس ينحل ويتفرع منه أنواع كثيرة منها:

أ- القياس المطرد[xci]:

www.misan-jas.com

عرفه ابن جني بقوله: ((ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً))[xcii]، وأعطى الرماني له تعريفاً موجزاً آخر له بقوله: ((الجاري على النظائر))[xciii]، ورأت الدكتورة الحديثي وهو ما اجتمع العرب عليه، وعدّوه أصلاً يقاس عليه غيره مما أشبهه[xciv].

ونظر الدكتور علي أبو المكارم لأنواع المقيس عليه فوجدها ثلاثة، منها: إما أن يكون كثيراً مطرداً، أو قليلاً لا يطرد، أو شاذاً، وأن الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيراً مطرداً[xcv].

ب- القياس الشاذ:

ذكر هذا النوع من القياس ابن جني، إذ يقول: هو ((ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً))[xcvi]، وعرفه أحد الباحثين المحدثين بقوله: هو((الخارج عن القاعدة النحوية والصرفية إلى غيره))[xcvii]، ووجد الباحث أن هذا اللفظ قد عول عليه ابن سيدة في آراءه الصرفية، لاسيما التي وافق بها سيبويه كجمع ما كان على وزن فاعلاء[xcviii]. ولم أجد نماذجاً - بحسب قراءتي - لهذا القياس عند الماغوسي.

ج- القياس المتروك:

قال عنه يحيى المغربي (ت ١٠٩٦هـ): ((وكما لا يُقاس على الشاذ نطقاً لا يُقاس عليه تركاً))[xcix]، وقال عنه الدكتور الزبيدي: ((ويسمى (المهجور) أيضاً، ولم يحدده النحاة وإنما ذكروه وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام))[c]. قال سيبويه: ((وأمام ثلثمائة إلى تسعمائة فينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئات))[ci]، وأيضاً لم أجد نماذجاً - بحسب قراءتي - لهذا القياس عند الماغوسي.

ثانياً: أقسام القياس بحسب العلة الجامعة[cii]:

أطلق باحثان محدثان عليه اسم القياس باعتبار النصوص[ciii]، وينحل هذا النوع من القياس إلى ثلاثة أنواع، هي: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد، والغرض منها إلحاق صيغ ومفردات ما غير منقولة بأخرى منقولة، وتُعامل بذلك معاملة ما تُلحق به، وهي كالآتي:

أ- قياس العلة:

وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل[civ]، ومعنى ذلك أن تتحقق العلة التي أوجبت الحكم للمقيس عليه في المقيس كي يلحق به في الحكم، ويقسم هذا النوع على ثلاثة أقسام:

١- القياس المساوي:

في حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد[cv]، أو حمل النظير على النظير[cvi]، والنظير: ((هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه))[cvii]، و((يشبه قياس النظير على النظير قياس الأصل على الأصل في انه قياس بين متساويين إلا انه يختلف عنه في أمرين، أولهما: إن الأحكام فيه تتساوى ولا تتبادل، وثانيهما: إن النظير قريب عقلاً ومنطقاً من نظيره، فالعلة فيه واضحة، أما في قياس الأصل على الأصل فلا قرب في العلة بين الأصلين إلا النص المحتج به))[cviii].

٢- قياس الأولى:

أشار لهذا النوع من القياس ابن جني، إذ يقول: ((الفروع إذا تمكنت قويت قوة تسوغ حمل الأصول عليها، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم))[cix]، وهو: ((حمل أصل على الفرع))[cx]، أي: ((إن العلة في الفرع أقوى منها في الأصل))[cxi].

٣- قياس الأدون:

هو ((حمل الضد على الضد))[cxii]، وقال يحيى المغربي في حدّه: ((والضد على الضد هو قياس الأدون))[cxiii]، ومن إشارات القدماء إلى هذا النوع من القياس قول سيبويه: ((وقال بعض العرب: مَجَن يَمْجُنُ مُجْنَاً، كما قالوا: الشُّغْل. وقالوا: فَسق فِسْقاً كما قالوا فَعل فِعْلاً، وقالوا: حَلَفَ حَلِفاً كما قالوا: سَرَق سَرِقاً))[cxiv].

ب- قياس الشبه:

((وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل))[cxv]، وهذا معناه إقتضاء انعقاد شبه بين المقيس والمقيس عليه غير العلة التي علق عليها الحكم في المقيس عليه، ومثاله: قول ابن السراج: ((تقول في حَمْرَاء: حُمَيراءُ فلا تغير، وكذلك (فَعْلان) الذي له (فَعْلَى) تقول في (عَطْشان) وسَكْران: عطَيشان وسُكَيْران، لأن مؤنثه: عطشى وسكرى))[cxvi].

ج- قياس الطرد:

وهو ((الذي يوجد معه الحكم وتُفقد الإخالة في العلة))[cxvii]، ومعنى الإخالة هي المناسبة، وهذا يعني إطراد الحكم في المقيس والمقيس عليه، دون أن توجد علة مناسبة[cxviii]، ومثاله قول سيبويه: ((فأما فُعِلَ منه فأُفعِلَ، وذلك نحو: أُخْرِجَ، وأما يُفعلُ وتُفعَلُ فيهما بمنزلته من فَعَلَ، وذلك نحو يُخَرِجُ وتُخْرَجُ. وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يُفعِل ويُفعَل وأخواتهما كما تثبت التاء في تَفَعَّلْتُ وتَفاعَلْتُ في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطَّرد الحذف فيه...))[cxix]. وقال عنه تمام حسان: ((ومن هذا القبيل ما يسوقه النحاة أحياناً من قولهم: (طرداً للباب على وتيرة واحدة)))[cxx]

ثالثاً: القياس بحسب المعنى واللفظ:

ينظر إلى هذا النوع إلى حيثية اللفظ والمعنى، ويقسم إلى نوعين هما القياس المعنوي والقياس اللفظي والثاني – كما قال ابن جني – أقوى وأوسع[cxxi]، وهما:

أ- القياس المعنوي:

هو ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة إلى انها معنوية، وقد أشار سيبويه إلى ذلك القياس بقوله: ((وسألته عن مِفْعَل لأيّ شيءٍ أتم ولم يجرِ مجرى إِفْعَلْ؟ فقال: لأنَ مِفْعَلاً إنَّما هو من مِفْعال. ألا ترى أنهما في

www.misan-jas.com

الصفة سواء، تقول: مِطْعَن ومِفْسادٌ، فتريد في المِفْساد من المعنى ما أردت في المِطْعَن))[cxxii].

ب- القياس اللفظي:

قال ابن جني: ((واعلم ان القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه))[cxxiii]، وقد ذكر هذا النوع من القياس الرضي بقوله: ((... شارك أيِّم ويتِيمُ باب فَعِلَ من حيث المعنى لأن الأَيْمَة واليتم لابد فيهما من الحزن والوجع، ويقربان أيضاً منه من حيث اللفظ، فجمع على أيَامَى وَيَتَامَى، فهما محمولان على فَعِلٍ المحمول على فَعْلَان))[cxxiv].

رابعاً: القياس بحسب الوضوح والخفاء:

وينقسم هذا النوع من القياس على ضربين، وهما القياس الجلي، والقياس الخفي، وذهب أحد الباحثين المحدثين إلى أن ((وهذان الضربان منقولان نقلاً حرفياً من القياس الفقهي إلى القياس النحوي))[cxxv].

١- القياس الجلي: ((وهو ما تسبق إليه الأفهام))[cxxvi].

٢- القياس الخفي: ويُسمى (استحساناً)[cxxvii]، قال ابن جني: ((وجَماعُه أنّ علّته ضعيفة غير مستحكمةٍ؛ إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف))[cxxviii]، والاستحسان ما هو إلا ((ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس))[cxxix]، وهو من الأدلة الأخرى لشراح الشافية[cxxx]،

وأما نماذجنا التطبيقية في القياس الصرفي عند الماغوسي فهي:

أولاً: القياس بحسب الاستعمال:

أ. المطرد:

يؤكد الماغوسي – من خلال تعليقه على متن المصنف – بلفظ القياس المطرد على مجيء الصفة المشبهة من هذا الباب على وزن (فَعِيلٍ) كسليم و(فَعْلٍ) كَشَكْسٍ، و(فُعْلٍ) كَحُرٍّ، وغير ذلك وأيضاً من الألوان والعيوب مما هو عيبٌ أو لونٌ أو كان من الحُلى، تجيء على وزن (أَفْعَلَ) قياساً مطرداً، وفي ذلك يقول: ((وقد جاءت الصفة المشبهة من فعل الدال على العيوب، كعَرِجَ وعَوِرَ وعَمِيَ وحَمِقَ، وعلى الألوان كَسَوِدَ وشَهِبَ وشَقِرَ وكَدِرَ، وعلى الحُلَى، كَبَلِجَ وشَنِبَ ورَقِبَ وعَيِنَ، فانها جاءت من الجميع على أَفْعَلَ قياساً مُطّرداً))[cxxxi]، ومن العلماء الذين ذكروا هذه المسألة سيبويه[cxxxii]، والرضي[cxxxiii].

ب. القياس الشاذ

وأما الماغوسي فقد استعمل لفظة (الشاذ) في كثير من الأبواب الصرفية، ولاسيما باب النسب، ليؤكد ان هناك بعض الاستعمالات اللغوية لبعض الكلمات، قد تم جمعها تارة، واستعمالها تارة أخرى على غير القاعدة الصرفية لها، فمثلاً في باب النسب صنعائي وبهراني وروحاني وأصلها صنعاني وبهراني وروحاني، فهذا شاذٌ؛ لأن الهمزة هنا انقلبت نوناً، والقياس كان يجب أن يكون صنعاوي وبهراوي وروحاوي، لأننا عندما ننسب إلى ما آخره همزة بعد ألف وكانت هذه الألف للتأنيث فاننا نقلبها واواً لا نوناً، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((صنعاني وبهارني وروحاني بالنون المبدلة من الواو المبدلة من الهمزة فشاذ، وقياسه: صنعاوي، وبهراوي، وروحاوي))[cxxxiv]، ومن العلماء الذين ذكروا هذا النوع من القياس الشاذ سيبويه[cxxxv]، وابن يعيش[cxxxvi]، والرضي[cxxxvii].

ثانياً: القياس بحسب العلة الجامعة:

أ. قياس العلة:

١. القياس المساوي:

تختلف أنواع القياس عند الماغوسي، باختلاف المعاني والتعريفات، وباختلاف المسائل الصرفية التي تعالجها، فالقياس الذي يأتي وهو (الأدون) ومعناه (حمل النقيض على النقيض)، أما هنا فهذا القياس هو (المساوي منه) ومعناه (حمل النظير على النظير)، في مسائل عدة ومنها تلك المسألة في باب المصادر المعتلة باللام المبنية من (فَعِل) بكسر العين، و(يَفْعَلُ) بفتحها، وهو (أَفْعَلُ) في وصفه، كالعشى والطوى والجوى، إذ إن هذه المصادر الثلاثة مقصورات قياساً على نظائرها من الصحيح المفتوح ما قبل آخرها، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((فان هذه الأمثلة الثلاثة باعتبار/[cxxxviii] أوصافها من المصادر مقصورات قياساً؛ لأن نظائرها من الصحيح مفتوح ما قبل آخرها ألا ترى أن نظير الأول: (الحَوَلُ و(العَرَجُ) في المعنى[cxxxix]، وإن الوصف منهما على (أَفْعَل) كـ(أَحْوَل وأَعْرَج) ونظير الثاني: (العَطَشُ و(الغَرَثُ)[cxl] في المعنى، وبأن الوصف منهما على (فَعْلان) كـ(عطشان) و(غرثان)، ونظير الثالث: (الفَرَق)[cxli] و(الشَرَق)[cxlii]، في مجيء الوصف منهما على (فَعِل) كفَرِقَ وشَرِقَ))[cxliii]، ومن العلماء الذين ذكروا هذا النوع من القياس سيبويه[cxliv]، والرضي[cxlv].

٢. قياس الأولى:

ومن أمثلة هذا القياس عند الماغوسي هو في حكم تصغير الخماسي، إذ إن الخماسي تكسيره مستكرهٌ؛ لأن التصغير والتكسير يتفقان في ان كل منهما يوجب رجوع الشيء إلى أصله، فيكونا مستثقلين ولذلك استكرهوهما، فثقل الخماسي واضحٌ في بناءه، ودون أي تصغير أو تكسير، ولذا كرهوا أن يُزاد في ثقله ثقلاً، فالقياس الأولى يكون بحذف الخامس منه كما يُحذف الخامس في التكسير يُحذف كذا في التصغير، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((وإذا صُغر الخماسي الأصول كسفرجل وشَمَرْدَل[cxlvi] وخَدَرْنَق[cxlvii] وفرزدق... فالأولى والأحق من الأوجه الجارية فيه حذف الحرف الخامس منه مطلقاً، أي: سواء وافق الحروف الزوائد في الجنس، أو وافقها في الصفة، أو لم يوافقها أصلاً))[cxlviii]، ومن العلماء الذين ذكروا هذا النوع من القياس سيبويه[cxlix]، والمبرد[cl]، وابن السراج[cli]، وابن الحاجب[clii]، والجاربردي[cliii].

www.misan-jas.com

٣. قياس الادون:

من الألفاظ الأُخر التي وظف فيها الماغوسي قياساً ونوعاً عملياً آخراً في القياس لدى العلماء هو (قياس الأدون) وذلك في لفظين وهما (بُطنان) و(ظُهْران)، والأول هو اسم لباطن الريش، والثاني لظاهره[clxiv]، والنون زائدةٌ في (بُطْنان) و(ظُهْران)، وبذا يُعلم من (ظُهْران) انهم أرادوا وعنوا نقيضه وهو (بُطْنان)، لحملهم في ذلك الحال أحد النقيضين على الآخر، مع ان وزن (بُطْنان) هو (فُعْلان) لا (فُعْلال)؛ وذلك للتناقض الواقع بين لفظي (بُطْنان) و(ظُهْران)، وأكثر ما استدلوا به على الكلام المتقدم هو عدم النظير، أي عدم مجيء (فُعْلال) في الأبنية على خلاف مجيء (فُعْلان)، فنرى الماغوسي يُقلب المعنيين بهذا القياس، إذ يقول: ((فإذا كان بُطْنان نقيض ظُهْران، تعين أن يكون فُعْلانا؛ حملاً للنقيض على نقيضه، وذلك أن ظُهْراناً فُعْلانٌ اتفاقاً، إذ لم يُتصور فيه التكرير، كما في بُطْنان، هذا مع أن فُعْلالاً غير فصيح، ومن ثمّ قلّ استعماله في الكلام))[clv]، ومن العلماء الذين ذكروا هذا القياس السيوطي[clvi]، والساكناني[clvii].

ب. قياس الشبه:

الماغوسي الشارح له أدلته في الصناعة، يوظفها ليشرح أو قل ليصل إلى شرح ينم عن مراد المتن، فمن خلال قرائتي للأطروحات الثلاث التي حوت على شرح الماغوسي لمتن الشافية، نراه يقلب تلك الصناعة وأدلتها، فمرةً قياس الشبه – الذي بصدده – ومرةً علة المشابهة والتشبيه، ومرة أدلة أخرى، وهكذا ليتحقق شرطه ومراده، ففي قياس الشبه يحمل فيه الماغوسي إبدال التنوين ألفاً في المنصوب كقولك: رأيت زيداً، وذلك تشبيهاً له بحرف العلة لإقامة غنتها مقام حركتها، فيقلب النون في (إذاً) ألفاً تشبيهاً له بالمنون، ويُقلب النون التأكيد المخفف في نحو: اضربن ألفاً تشبيهاً له بالتنوين لكونه ساكناً تابعاً بحركة الآخر، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((وكذا يُبدل من النون الشبيه بالتنوين ألفاً في الوقف على إذاً الذي هو حرف جوابٍ وجزاءٍ، وإنما يُفعل به ذلك على ما هو مذهب جمهور النحاة، وأطبق عليه القُرّاء؛ لأنّ نونه شبيهٌ بالتنوين، ولذلك رُسم في المصف الكريم بالألف))[clviii]، ومن العلماء الذين ذكروا هذا النوع من القياس أبو حيان[clix].

ج. قياس الطرد:

ومن خلال أنموذج آخر من نماذج أنواع القياس عند الماغوسي في توجيه المسائل الصرفية وبيانها، يستخدم قياس الطرد على إمكان حذف حروف المضارعة واطراد ذلك الحذف في تلك الحروف، فمن أجل أن المضارع يحصل بزيادة حروف المضارع على الماضي، وعلى ذلك وجب أن يكون أصل يُكرم: يُؤَكْرِمُ، فتقول: دحرج يدحرج، فنأتي بحروف دحرج كلها مع زيادة حرف المضارعة في يُدحرج، ثم بعد ذلك يُحذف من حروف الماضي شيء في المضارع مع وجود المقتضي للحذف، كما في وعد يعد فنحذف الواو، أو نقول في (تَكَرَّمَ) فتحذف إحدى التائين، ثم نحمل على ذلك الحذف سائر صيغ المضارعة طرداً للباب، بما في ذلك حمل الحذف للاستخفاف، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((ومن ثم أي: ومن أجل أنّ المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي كان أصل مضارع أفعل بزيادة الهمزة في أوله... إذ لابد من أن يؤتى في أول الفعل بهمزة المتكلم، فقال أُأعلِمُ وأُأكْرِمُ، بهمزتين متواليتين، وذلك مستثقل جداً، (فخفف) بحذف الثانية التي همزة أفعل، وبقيت همزة المتكلم؛ لدلالتها على معنى لا يحصل بدونها، فقيل: أُكرم وأُعلم، ثم حمل (الجميع) عليه في حذف الهمزة مع حرف المضارعة، وإن لم يكن همزةً في جميع صور أَفْعَل، كنُكرم ونُعلم وتُكرم وتُعلم ويُكرم ويُعلم، وإن لم يتحقق الاستثقال، طرداً للباب، وإجراء صور مضارع أفعل كُلها على نهجٍ واحدٍ؛ لئلا تختلف))[clx]، ومن العلماء الذين ذكروا هذا النوع من القياس ابن جني[clxi].

ثالثاً: القياس بحسب المعنى واللفظ:

والماغوسي نراه يُتابع الألفاظ ويوحدها، فيوظفها في تحليل المسائل، وينظمها ليكشف لنا القياسات المتبعة في ذلك، ففي القياس الذي بحسب المعنى واللفظ، وفي باب الزيادة، وبتلك الكلمات ذي الاشتقاقين، والعمل بترجيح أحدهما على الأخرى، باختلاف الآراء والأقوال فيهما، نراه – وبهذا القياس – يُرجح أن لفظة (إنسانٍ) قد أُشتقت من (الأُنْسِ)، وهو مذهب سيبويه وجمهور أهل العربية[clxii]، إذ يكون وزنه (فِعْلانٌ)، في حين ذهب الفراء وأكثر الكوفيين[clxiii] على انه مشتق من مادة (نسي)، من النسيان وكان أصله (إنْسياناً) على وزن (إفعلانٍ) والمرجح – عنده – المذهب الأول[clxiv] لموافقته مع الإنس لفظاً ومعنى، ولما ثبت في معناه إنسٌ بكسر الهمزة وسكون النون، وأَنَسٌ بفتحتين، وأَنِيْسٌ بفتح الهمزة، وأُناس بضمها، لقوله تعالى: (فيومئذٍ لا يسئل عن ذنبه إنس ولا جان)[clxv]، وهذا - السماع – ما وظفه الماغوسي أيضاً[clxvi]، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((فإذا ثبت أنّ (الإنسان) مشتقٌ من (النسيان) ثبت أن وزنه (إفعان) محذوف من (إفعلان)؛ ولذلك رُدّت اللام في التصغير؛ لأنّه يُرّد الشيء إلى أصله كالتكسير ورُجِحَ المذهب الأول بأنه مناسب لمعنى (الإنسان) وللفظه))[clxvii]، والباحث يذهب أن هذا النوع من الألفاظ، هو نوع من أنواع التوسع في الدلالة، كما هو الكثير من الألفاظ التي وقف عندها علماء اللغة المتقدمون[clxviii]، ومن العلماء الذين ذكروا هذا القياس سيبويه[clxix].

رابعاً: القياس بحسب الوضوح والخفاء:

١. القياس الجلي:

ومن أمثلته عند الماغوسي، في باب النسب (النسب إلى معتل اللام)، إذ تُقلب الياء الأخيرة واواً، لكراهتهم اجتماع أربع ياءات عند حذفهم (الياء) من (فَعِيل) و(فُعَيل)، فيقال في غَنِيّ وقَصِيّ وأُمَيّة: غَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأُمَوِيّ، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((وأمّا الحذف فوجهه أنهم كرهوا اجتماع أربع ياءاتٍ، خصوصاً فيما كان ما قبلها فيه مكسوراً كعدِيّيّ، فحذفوا الأولى وقلبوا الكسرة قبلها فتحة في نحو: عديٍ، ثم قلبوا الياء الأخيرة ألفاً ثم واواً على ما مر، وهذا الوجه الشائع الكثير))[clxx]، فنرى الماغوسي قد عبّر عنه (بالوجه الشائع الكثير)، لكثرة استعمال هذا الوجه ووضوحه، ومن العلماء الذين ذكروا هذا النوع من القياس سيبويه[clxxi] والمبرد[clxxii].

٢. القياس الخفي:

وأما شارحنا الماغوسي فقد وظف هذا المصطلح وتطبيقه في باب الابتداء، فكما أن الابتداء بالمتحرك ضروري، فالوقف على الساكن استحساني، عند كلال اللسان عندما تترادف الحركات والحروف والألفاظ، فيلجأ العرب إلى الخفة وهي موجودة في كلامهم ومستحسناتهم، وفي ذلك يقول الماغوسي: ((كما أنّه لا يوقف على آخر كُل كلمةٍ وُقف عليها إلا على حرفٍ ساكنٍ؛ لأن الوقف محلُّ تخفيفٍ وقطعٍ، فناسب أن يؤتى فيه بالحرف على أخف أحواله – أعني السكون – فيظهر أن التزامهم الوقف على أواخر الكلم بالسكون لأمر استحساني، لا لتعذر – كما في الابتداء به، ولكنهم التزموه حتى صار كالواجب، إذ لم يرد العمل بغيره عندهم))[clxxiii]، ولم أجد - بحسب بحثي - أحداً من العلماء ذكر ذلك القياس.

الخاتمة وأهم نتائج البحث

بعد أن عرفنا القياس الصرفي عند الماغوسي وأنواعه المتعددة، تصل بنا النوبة لبيان أهم نتائج البحث، وما توصل إليه مطافنا في هذه الظاهرة:

١- وأما ما توصل إليه البحث في النماذج التطبيقية لأنواع القياس عند الماغوسي، فنراه يستعمل نمط من القياس وهو القياس (الشاذ)، ليؤكد شذوذ بعض الاستعمالات اللغوية والجمع على غير القاعدة الصرفية المعهودة، كجمع صنعاء مثلاً.

٢- ونراه يُقلب المعاني المتشابهة والمختلفة لبيان المعاني الأخرى، باستعمال المتناقضين وعدم النظير.

٣- الماغوسي – وبما يمتلك من أدوات الصناعة – يُقلب أيضاً تلك الأدلة والصناعة، فمرةً قياس شبه، وأخرى علة شبه، إلى غير ذلك من أدلة الصناعة.

٤- ثم الماغوسي ينظر إلى المعاني والألفاظ الواردة عند المتن، ليكشف لنا نوعاً آخر من القياس هو القياس بحسب المعنى واللفظ، من خلال ترجيحه مثلاً للفظة (إنسان) ودلالاتها، وما هو الأقرب من تلك اللفظة.

٥- ويتعدى القياس بحسب المعنى واللفظ ليلج في قياس آخر، وهو قياسٌ أدق من قياس المعنى واللفظ، وهو القياس بحسب الوضوح والخفاء، ليدل ذلك كله على تبصرة باللغة وعلومها المختلفة.

٦- لم يخالف الماغوسي العلماء السابقين – ومنهم الشراح – في الكثير من أنواع القياس المتقدمة، وهذا اتضح جلياً بإشارتنا في نهاية الشاهد الصرفي إلى العلماء السابقين.

٧- لم تختلف أدلة صناعة الماغوسي عن أدلة صناعة العلماء السابقين، وهذا جلياً يجده القارئ في المؤلفات الثلاث في شرحه على هذا المتن.

الهوامش

(i) من العلل الصرفية في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب، لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، الدكتور: باسم محمد عيادة (بحث منشور): ٢، وينظر: الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب لنقرة كار، الدكتور: عبد الرضا جواد خيال(رسالة ماجستير): ٥٣، والإعراب في قواعد الاعراب لابن هشام، الدكتور: حسين جليل عطوان: ٢٠.

(ii) ينظر: مثلاً: شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي، تحقيق: الدكتور حسن أحمد عثمان: ١٣٧/١.

(iii) من العلل الصرفية في كتاب كنز المطالب: ٢.

(iv) ينظر: الشافية لابن الحاجب وشرحها للجاربردي مقارناً بشرح الرضي، دراسة تحليلية وصفية، حياة مصطفى محمد عقاب (أطروحة دكتوراه): (أ) من المقدمة.

(v) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي: ٣٤.

(vi) ينظر: معجم البلدان: ١٨٩/١.

(vii) نسبة إلى القاهرة التي ولد فيها.

(viii) نسبة إلى دمشق التي وصل إليها واستوطن فترة من الزمن فيها.

(ix) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان: ٤١٣/٢.

(x) ينظر: معجم البلدان: ١٨٩/١.

(xi) ينظر: الوفيات، ابن خلكان: ٦٧/٦ – ٦٩.

(xii) ينظر: البداية والنهاية، ابن الأثير: ٣٧/١٣.

(xiii) ينظر: شذرات الذهب، المسعودي: ٣٤٧/٤.

(xiv) ينظر: معجم المؤلفين، عمر كحالة: ٥٦/٣.

(xv) ينظر: الأعلام، الزركلي: ٣٠٥/٤.

(xvi) ينظر: بغية الوعاة، السيوطي: ١٣٥/٢.

(xvii) ترجمة العديد من المؤلفات للماغوسي، ومنها: روشة الأس، للمقّري: ٢٢٦ – ٢٣٩، ونزهة الحاوي، الشادلي: ٢١٨ – ٢١٩، والحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، محمد حجّي: ٣٩٨/٢، ومقدمة المحقق: عبد الله بن مبارك النخار: إيضاح المبهم في شرح لامية العجم (رسالة ماجستير): ١٨.

(xviii) اما وصفه بهذا الوصف لكون في روض الأس ذكره المقري، إذ يقول: ((الشيخ سعيد بن مسعود الماغوسي الصنهاجي – الشهير بـ(الحاج) – أبو جمعة، من أهل مراكش))، روض الأس، المقري: ٢٢٦.

(xix) ينظر: هامش رقم (١٧).

(xx) ينظر: معجم البلدان: ٩٤/٥.

(xxi) ينظر: جمهرة أنساب العرب، ابن حزم: ٤٩٥.

(xxii) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي: ١٧٠/١٠.

(xxiii) ينظر: روضة الأس: ٢٢٦.

(xxiv) ينظر: معجم المؤلفين: ٢٢٦/١٣.

(xxv) ينظر: شذرات الذهب: ٣٤٨/٨.

(xxvi) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(xxvii) ينظر: خلاصة الأثر: ١٨٠/٣.

(xxviii) ينظر: روضة الأس: ٢٢٧.

(xxix) ينظر: هدية العارفين، البغدادي: ٣٩٢/١.
(xxx) ينظر: الأعلام، الزركلي: ١٠٢/٣.
(xxxi) إيضاح المبهم، تحقيق: الدكتور عبد الله مبارك النخار (قسم الدراسة): ٥٤.
(xxxii) الأعلام، العباس بن إبراهيم: ١٤٨/١٠.
(xxxiii) ينظر: نزهة الحادي، الشادي: ٢٧٩.
(xxxiv) ينظر: من العلل الصرفية في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب لأبي جمعة الماغوسي: ٤.
(xxxv) كنز المطالب على شافية ابن الحاجب لأبي جمعة الماغوسي، تحقيق: (عبد الله عثمان اليتيمي)، قسم الدراسة: ٥٤.
(xxxvi) ينظر: فاعول من أبنية العربية الفصحى، الدكتور: عبدالجبار عبد الأمير هاني، (بحث منشور): ٤١.
(xxxvii) الصحاح، الجوهري: ٨١٥/٢ (مادة قوس).
(xxxviii) المصدر نفسه: ٨١٦/٢ (مادة قيس).
(xxxix) هو أبو الحسن طاهر بن بابشاذ المعروف بابن بابشاذ النحوي المصري، توفي سنة (٤٦٩هـ)، ينظر: نزهة الألباء، الانباري: ٢٦٣.
(xl) شرح المقدمة المحسبة: ٤٧٥.
(xli) في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٠.
(xlii) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح: ١٠٣ – ١٢٤.

(xliii) المحاجات بالمسائل النحوية، الزمخشري: ١٢٨/١.

(xliv) ينظر: الكتاب: ٣٧٨/٣.
(xlv) المصدر نفسه: ٣٧٨/٣.
(xlvi) المصدر نفسه: ٨/٤.
(xlvii) الكتاب: ٣٨٠/٣.

(xlviii) الهمع، السيوطي: ٤٤/١.
(xlix) شرح الأشموني: ٦٨٠/٣ – ٦٨١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٠/٤ – ١٣١.

(l) معاني القرآن، الأخفش: ٢٩٤.

(li) ينظر: المنصف: ١٧٣/١.

(lii) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٢/٢.

(liii) ينظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٢٧٤.

(liv) المنصف: ٢٠١/١.

(lv) الكامل: ٣٣/١.
(lvi) المقتضب: ١٠٧/١، (مقدمة المحقق).
(lvii) المقتضب: ١٤٠/١.

(lviii) ينظر: الأصول، الدكتور تمام حسان: ٦٣، ١٥١.
(lix) وهو معنى تعرض له الدكتور تمام حسان وقصد به نقل المبنى عن معناه إلى معنى آخر، ويمكن أن يكون هذا المعنى نحوياً أو معجمياً، والأول مثل أقسام الكلمة وأبواب النحو، والثاني كمعاني الكلمات المفردة، ينظر: الأصول، تمام حسان: ٣٢٥.
(lx) ينظر: الأصول: ١٥٥.
(lxi) والحتمية: عدّها تمام حسان وسيلة من وسائل تحقق الشمول – وهي خاصية من خواص العلم المضبوط – وهي القياس – وكما عبّر – في تراثنا، وهي فكرة مساوقة للاستقراء الناقص. ينظر: الأصول: ١٧ – ٢٠، والباحث يرى انها كلها تعريفات بالأخفى معرفة: وهو شرط من شروط التعريف الخمسة، إذ ان الغرض من التعريف ، هو تفهيم مفهوم (المعرَّف) بالفتح وتمييزه عمن سواه ولا يحصل ذلك إلا بشروط خمسة، والثاني منها: ان يكون المعرِّف (بالكسر) أجلى مفهوماً وأعرف عند المخاطب من المعرَّف (بالفتح)، وعليه لا يجوز التعريف بالأخفى معرفة، فمثلاً كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود أو غير ذلك، ينظر: المنطق، تأليف الشيخ المجتهد المجدد الشيخ محمد رضا المظفر: ١٠٠.
(lxii) ينظر: الأصول: ١٥٥.
(lxiii) ينظر: الأصول: ١٤٠.
(lxiv) من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس: ١٠.
(lxv) ينظر: المصدر نفسه: ١٥.
(lxvi) من أسرار اللغة: ٢٢.
(lxvii) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(lxviii) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ١٦٤/٣.

(lxix) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٥٩.

(lxx) ينظر: النوادر، أبو زيد: ١.

(lxxi) ينظر: البيان والتبيين، الجاحظ: ١٧٠.

(lxxii) ينظر: الارتشاف: ١٩٦/١، والمساعد: ٤٠٢/٣.

(lxxiii) ينظر: التسهيل: ٢٦٩، والمساعد: ٤٠٣/٣.

(lxxiv) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي: ٤٦.
(lxxv) المصدر نفسه: ٤١١.
(lxxvi) ينظر: القياس في النحو: ١٨ – ١٩.
(lxxvii) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧.
(lxxviii) ينظر: طبقات فحول الشعراء هامش المحقق: ١٤/١، وينظر: القياس في النحو: ١٨
(lxxix) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، الدكتور عبد العال سالم مكرم: ٣٧١، والقياس في النحو: ١٨
(lxxx) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، الدكتور محمد عيد: ٩٩.
(lxxxi) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠ – ١٠١.
(lxxxii) ينظر: المصدر نفسه: ٩٩.
(lxxxiii) ينظر: النحو العربي نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي: ٢٠.
(lxxxiv) ينظر: المصدر نفسه: ١٨.
(lxxxv) ينظر: المصدر نفسه: ١٩.
(lxxxvi) ينظر: صفحة رقم (٨) من هذا البحث.
(lxxxvii) ينظر: النحو العربي نقد وبناء: ٢١.
(lxxxviii) ومن القائلين بهذا الرأي الدكتور إبراهيم أنيس، ينظر: من أسرار اللغة: ٢٥ – ٢٨، والدكتور محمد عيد، ينظر: أصول النحو العربي: ٧٢.
(lxxxix) ينظر: تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم: ١١٤ – ١١٥.
(xc) ينظر: القياس في النحو العربي، الدكتور سعيد جاسم: ٣٥-٤٤.
(xci) القياس المطرد لا قياس الطرد وهو نوع من أنواع القياس بحسب العلة الجامعة كما سنرى فيما بعد.
(xcii) الخصائص: ٩٧/١.

(xciii) الحدود في النحو: ٤٢.

(xciv) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٢٥٩.

(xcv) ينظر: أصول التفكير النحوي: ٩٥.

(xcvi) الخصائص: ٩٧/١.
(xcvii) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدحين: ١٧.

(xcviii) ينظر: آراء ابن سيدة في الجموع في كتابه المخصص، الدكتورة: رضاته حسين صالح، (بحث منشور): ٩.
(xcix) ارتقاء السيادة: ٦٣.
(c) القياس في النحو: ٤١.
(ci) الكتاب :٢٩٠/١.
(cii) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره :٤١، وفي القياس عند الخليل والفراء، فضل خليل: ٢٧٥، والقياس في النحو العربي ، قضايا نظرية ومسائل تطبيقية، الدكتور محمود قدوم: ١٢-١٧.
(ciii) ينظر: الدرس الصرف بين الرضي والجاربردي، الدكتور جواد كاظم عناد: ١٤٨، والقياس في النحو العربي قضايا نظرية ومسائل تطبيقية، الدكتور محمود قدوم: ١٥ – ١٦.
(civ) ينظر: لمع الأدلة، ابن الانباري: ٩٣.
(cv) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(cvi) ينظر: القياس في النحو: ٤٢، والحمل على المعنى في العربية، الدكتور علي عبدالله حسين: ١٦.
(cvii) الحدود في النحو، الرماني: ٤١.
(cviii) الأصل والفرع في النحو العربي، عامر عرابة (رسالة ماجستير):٧٠.
(cix) الخصائص: ١٨٥/١.
(cx) الاقتراح: ١٦٠.
(cxi) القياس في النحو: ٤٢.
(cxii) الاقتراح: ١٦٠، وينظر الحمل على النقيض في الاستعمال العربي، الدكتورة خديجة أحمد مغني (بحث منشور): ٣٣٤.
(cxiii) ارتقاء السيادة: ٦٥.
(cxiv) الكتاب: ١٠/٤.

(cxv) لمع الأدلة: ١٠٧.
(cxvi) الأصول: ٤٠/٣.

(cxvii) لمع الأدلة: ١١٠.
(cxviii) ينظر: الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي: ١٤٩.
(cxix) الكتاب: ٢٧٩/٤.

(cxx) الأصول ، تمام حسان :١٥٥.
(cxxi) ينظر: الخصائص: ١٠٩/١.
(cxxii) الكتاب: ٣٥٤/٤.

(cxxiii) المصدر نفسه: ١١٠/١.
(cxxiv) شرح الرضي: ٢٩٧/٢.

(cxxv) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: ٤٥.
(cxxvi) التعريفات، الجرجاني: ١٥٢.
(cxxvii) المصدر نفسه: ١٥٩.
(cxxviii) الخصائص: ١٣٣/١.
(cxxix) التعريفات: ١٣.
(cxxx) ينظر: الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري، (أطروحة دكتوراه)، الدكتور باسم محمد عيادة: ١٧٨ – ١٨٠.
(cxxxi) شرح شافية ابن الحاجب، الماغوسي، تحقيق: (عبد الله مبارك النخار): ٣٢٣، وينظر مثلاً: ١٩٣، ٢٢٢.
(cxxxii) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٧/٤.
(cxxxiii) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ١٠١/١.
(cxxxiv) شرح الشافية، الماغوسي (تحقيق: مبارك سليم الكلبي): ٣٥٣، وينظر مثلاً: ٢٧١.
(cxxxv) ينظر: الكتاب: ٣٣٦/٣.
(cxxxvi) ينظر: شرح المفصل: ٦١٠/٥.
(cxxxvii) ينظر: شرح الرضي: ٢٣٩/١.
(cxxxviii) هكذا وردت في متن الشارح.

(cxxxix) أراد بالمعنى (المصدر).
(cxl) الغرث: الجوع، ينظر: الصحاح: ٥٤/١.
(cxli) الفرق: الخوف، ينظر: الصحاح: ١٢٦٨/٤.
(cxlii) الشرق: الغصة بالطعام، ينظر: الصحاح: ١٢٣٨/٤.
(cxliii) شرح الشافية، الماغوسي (تحقيق: عبد الله عثمان اليتيمي): ١٦٣، وينظر مثلاً: ١٦٢، ١٦٨.
(cxliv) ينظر: الكتاب: ٥٣٧/٣ – ٥٣٨.
(cxlv) ينظر: شرح الرضي: ٤١٥/٢ – ٤١٦.
(cxlvi) الشَّمَرْدَل: هي الناقة الجميلة، ينظر: تهذيب اللغة (شمردل): ٣١٠/١١.
(cxlvii) الخَدَرْنَق: هو ذكر العنكبوت، ينظر: لسان العرب: ٧٢/١٠.
(cxlviii) شرح الشافية، الماغوسي (تحقيق: مبارك سليم الكلبي): ١٦٨ – ١٦٩، وينظر مثلاً: ٣٢٢، ٣٥٩.
(cxlix) ينظر: الكتاب: ٤٤٨/٣.
(cl) ينظر: المقتضب: ٢٣٠/٢.
(cli) ينظر: الأصول: ٣٩/٣.
(clii) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٧٢/١.
(cliii) ينظر: شرح الشافية، الجاربردي: ٩٨.
(cliv) البُطْنان: اسم لباطن الريش، والظِّهْران: اسم لظاهره، منها اسمان مفردان، ومن الآراء الأخر إنهما جمعا بطنٍ وظهر الريش، ينظر: الصحاح: ١٦٧٩/٥.
(clv) شرح الشافية، الماغوسي: (تحقيق: عبد الله مبارك النخار): ٥١، وينظر مثلاً: ٣٥٠، ٣٥٢.
(clvi) ينظر: الاقتراح: ١٦٠.
(clvii) ينظر: الكافية في شرح الشافية، الساكناني، (تحقيق: عبدالله مبارك العتيبي)، (اطروحة دكتوراه): ٣٨.
(clviii) شرح الشافية، الماغوسي: (تحقيق: عبد الله عثمان اليتيمي): ٦١، وينظر مثلاً: ١٥، ١٠٥، ٢٢٨.
(clix) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٩٩/٢.
(clx) شرح الشافية، الماغوسي، (تحقيق: عبد الله مبارك النخار): ٣١٧ – ٣١٨.
(clxi) ينظر: المنصف: ١٩٢/١.
(clxii) ينظر: الكتاب: ٢٥٩/٤.
(clxiii) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الانباري: ٨٠٩/٢ (المسألة رقم ١١٧).
(clxiv) ينظر: شرح الشافية، الماغوسي، (تحقيق: عبد الله عثمان اليتيمي): ٢٩٠ – ٢٩٤.
(clxv) سورة الرحمن: الآية ٣٩.
(clxvi) ينظر: شرح الشافية، الماغوسي، (تحقيق: عبد الله مبارك النخار)، (مقدمة المحقق): ٤٨.
(clxvii) شرح الشافية، الماغوسي، (تحقيق: عبد الله عثمان اليتيمي): ٢٩١، وينظر مثلاً: ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٨.
(clxviii) ينظر: الجهود اللغوية لأبن سيدة في كتابه المخصص، الدكتورة: رضاته حسين صالح، (بحث منشور): ٤-٦.
(clxix) ينظر: الكتاب: ٢٥٩/٤.
(clxx) شرح الشافية، الماغوسي، (تحقيق: مبارك بن لافي سليم الكلبي): ٣٢٢، وينظر مثلاً: ٣٢٥، ٣٧٦.
(clxxi) ينظر: الكتاب: ٣٤٤/٣.
(clxxii) ينظر: المقتضب: ١٤٠/٣.
(clxxiii) شرح الشافية، الماغوسي، (تحقيق: عبد الله عثمان اليتيمي): ٢، وينظر مثلاً: ٣٣.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢. إرتقاء السيادة في علم أصول النحو: الشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري، (ت ١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الانبار للطباعة والنشر، العراق، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

٣. الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٤. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، (د.ط)، ١٩٧٣م.

٥. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م.

٦. الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري، (ت ٧٦١هـ)، دراسة في الكتاب وشروحه، الدكتور حسين جليل عطوان، مطبعة تموز، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

٧. الإعلام بما حلّ مراكش وأغمات من الأعلام، تأليف: العباس بن إبراهيم السملالي، مراجعة: عبد الوهاب بن منصور، الناشر: المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م.

٨. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الحادية عشر، ٢٠٠٢م.

٩. الإقتراح في علم أصول النحو: الإمام جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو بركات الانباري، (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١١. الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، (د.ت).

١٢. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

١٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٤. البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، راجعه: مصطفى حجازي وآخرون، مطبعة الكويت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، تحقيق وضبط: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، المكتبة العربية، القاهرة، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

١٨. تقويم الفكر النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

١٩. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٢٠. جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن خزم الأندلسي الظاهري، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٢١. الحدود في النحو (رسالتان في اللغة): الرماني، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (د.ط)، ١٩٨٤م.

٢٢. الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، تأليف: محمد حجّي، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٣٩٦هـ.

٢٣. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٤. الحمل على المعنى في العربية: الدكتور علي عبد الله حسين العنبكي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، جمهورية العراق، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

٢٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (د.ت).

٢٦. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين الحموي الأصل الدمشقي، (ت ١١١١هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).

٢٧. روضة الأس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس، للمقّريّ، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٢٨. الشاهد واصول النحو: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٢٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي، (ت ١٠٨٩م)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج حاشيته: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٣٠. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفين ابن مالك)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م.

٣١. شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: العلامة فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي، (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق: الأستاذ علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

٣٢. شرح المفصل: الشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش النحوي، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

٣٣. شرح المقدمة المحسبة، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ، (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، (د.ت).

٣٤. شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، (ت ١٠٩٣هـ)، حققها: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، (د.ت).

٣٥. شرح شافية ابن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ) في علمي التصريف والخط: الخضر اليزدي، (ت ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن أحمد العثمان، مطبعة روح الأمين، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٣٦. الصحاح في اللغة والعلوم: الجوهري (ت٣٩٨)، بحواشي: عبدالله بن بري المقدسي (ت٥٨٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥م.

٣٧. طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، (ت ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، (د.ط)، (د.ت).

٣٨. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

٣٩. في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.

٤٠. القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، ١٩٨٦م.

٤١. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٤٢. القياس في النحو العربي، قضايا نظرية ومسائل تطبيقية: الدكتور محمود قدوم، (د.ط)، (د.ت).

٤٣. كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي، (ت ٨٢٦هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٤٤. كتاب النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٤٥. الكتاب: أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٤٦. لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت).

٤٧. لُمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري، (ت ٥٧٧هـ)، تقديم: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

٤٨. المحاجاة بالمسائل النحوية: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، قدمت له وحققته: الدكتورة بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسد، بغداد، (د.ط)، ١٩٧٣م.

٤٩. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٥٠. المساعد على تسهيل الفوائد: الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٥١. معاني القرآن: سعيد بن سعده البلخي المجاشعي الأخفش، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الأمير محمد الورد، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥٢. معجم البلدان: الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت، (د.ط)، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٥٣. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، دار أحياء التراث العربي ، (د.ط)، (د.ت).

٥٤. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٥٥. من أسرار اللغة: الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة، (د.ت).

٦. الشافية لابن الحاجب وشرحها للجاربردي مقارناً بشرح الرضي، دراسة تحليلية وصفية، حياة مصطفى محمد عقاب، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٧. الكافية في شرح الشافية: محمود بن محمد بن علي بن محمد الاراني الساكناني (ت٧٣٤هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمد مبارك العتيبي، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤١٨هـ.

٨. كنز المطالب على شافية ابن الحاجب، أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي (ت١٠١٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور مبارك بن سليم لافي الكلبي، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤٣٤هـ.

٩. كنز المطالب على شافية ابن الحاجب، أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي (ت١٠١٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله مبارك النخار، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤٣٤هـ.

١٠. كنز المطالب على شافية ابن الحاجب، أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي (ت١٠١٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبدالله عثمان اليتيمي، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤٣٤هـ.

١. الحمل على النقيض في الاستعمال العربي: الدكتورة خديجة أحمد مفتي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، الجزء الثامن عشر، العدد الثلاثون، ١٤٢٥هـ.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

٢. في الفاعل النحوي عند الخليل والفراء: الدكتور فضل خليل الشيخ حسن، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد التاسع، العدد الثالث، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

٣. من العلل الصرفية في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب، لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، الدكتور: باسم محمد عيادة، مجلة كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠١٩م.

4. The opinions for Ibn alsaydh in the multitudes in the allotted writing. Dr. Ridatha Hussein Saleh. Volume V Issue X. Misan Journal for Academic Studies 2009

5. The linguistic efforts for Ibn alsaydh in the crowd in his book dedicated. Dr. Ridatha Hussein Saleh. Volume VII Issue V Number 13 /2008. Misan Journal for Academic Studies

6. Faul of the buildings of classical Arabic. Dr. Abdul Jabbar Abdul Amir Hani. . Volume VII Issue X. Misan Journal for Academic Studies 2006

٥٦. مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٥٧. المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف: الإمام أبو عثمان المازني اللغوي البصري، تحقيق: الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

٥٨. المنطق: المجتهد المجدد الشيخ محمد رضا المظفر، انتشارات دار الغدير، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٦٠. نُزهة الحاوي بأخبار ملوك القرن الحادي، تقديم وتحقيق: عبد اللطيف الشادلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٦١. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالاوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

٦٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، ١٩٧٠م.

ثالثاً: البحوث والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات:

١. الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري، الدكتور: باسم محمد عيادة، (اطروحة دكتوراه)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٨م.

٢. الأصل والفرع في النحو العربي: ابن الانباري عينة، عامر عرابة، (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الآداب واللغات، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٣م.

٣. إيضاح المبهم من لامية المعجم، أبو جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، تحقيق: عبد الله مبارك النخار، (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٩هـ.

٤. الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب، دراسة موازنة: الدكتور جواد كاظم عناد، (رسالة ماجستير) جامعة بغداد، كلية التربية، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٥. الدرس الصرفي في شرح شافية ابن الحاجب لنقرة كار: الدكتور عبد الرضا جواد خيال، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية التربية، ١٩٩٧م.